توازنا وأقل تحيزا لاسرائيل وهي لا تخرج عن اطار قرارات الامم المتحدة (التي من المعروف ، من وجهة نظر عربية ، انها أبعد بكثير من ان تحقق مصالحنا الحقيقية ومطالبنا العادلة لا سيما بالنسبة للقضية الفلسطينية) .

فاذا كان هنالك في الغرب من لا يزالون يصرون على عدم الاستجابة لهذه المطالب العربية المعتدلة جدا ويصرون على استمرار تحيزهم لاسرائيل فان عليهم ان يتحملوا تبعة تصرفاتهم وهم في هذه الحالة انما يهدمون اقتصادهم بأيديهم ويدمرون حضارتهم بمواقفهم غير المسؤولة والمنحازة كلية الى جانب الباطل وغير المتمشية مع الشرعية الدولية ومبادىء الاخلاق العالمية !

واذا كان البترول يمثل حاجة أساسية لهذه الدول الغربية التي تتكالب على النفط العربي ولا تكترث للحق العربي ، فان على تلك الدول ان تدرك ، حسب تعبير احد الباحثين ، « ان الامة العربية لا يمكنها ان تسلم في قضية تهم مصيرها وتضيف الى ذلك بترولها »(٨) .

وحقيقة الامر ان أكثر ما يغيظ الغرب ويجعله يكيل لنا كل انواع الاتهام دون حساب ومنها هذه التهمة بتدمير الاقتصاد الغربي ان هنالك مسألة كان مسلما بها في اذهانهم وهي أن القوة الاقتصادية هي حكر لاوروبا الغربية والولايات المتحدة وحدها والى الابد وان علاقتهم مع البلدان النامية هي علاقة تفوق دائم . ولكن ها هم يفتحون اعينهم على حقيقة مرة : ان مجرد تخفيض انتاج مادة أولية قد أدى الى ظهور نقاط ضعف في هذا العالم الغربي لم نكن الى عهد قريب نجرؤ حتى على مجرد العلم بها . وكل ذلك يكشف عن مدى اعتمادهم على هذا العالم الثالث النامي الذي لم يتعودوا ان يحسبوا حسابه وهو ما يثير فيهم أقصى درجات الغيظ ويخرجهم من صوابهم .

٣ — وهم يوجهون الينا الاتهام باننا عن طريق اجراءاتنا النفطية انما نفرض العقاب ونسبب الاضرار الكبيرة لبلاد لا ذنب لها ولا مسؤولية عليها في مواجهة النزاع العربي — الاسرائيلي ولا تملك وسائل العمل نحو ايجاد حل عادل .

وينبغي ان نوضح هنا اولا ان وزراء النفط العرب قد ضبطوا الان بشكل دقيق التفرقة بين بلد صديق وبلد محايد وبلد معاد وحددوا الاجراء المناسب لكل فئة من هذه الفئات . وعلى أثر صدور قرار ١٧ اكتوبر الماضي كان من المآخذ التي تؤخذ على القرار أنه حسب نصوصه لا يفرق التفرقة الكافية بين صديق ومحايد وعدو وان بعض البلدان الصديقة قد تضرر من هذه الاجراءات بقدر ما تتضرر الدول المعادية . ولكن مثل هذه المآخذ لم يعد الان واردا ، والتفرقة بينة وواضحة بين هذه الفئات ومن شأن تطبيقها ان لا تتضرر البلدان الصديقة من اجراءاتنا النفطية . ومن المعروف ان البلدان الافريقية ، التي ساندت الحق العربي ، وبلدان عدم الانحياز والبلدان الاسلامية قد استثنيت كلها من اجراءات تخفيض الانتاج وتقرر ان تؤمن لها كافة احتياجاتها ، شريطة ان تتعهد بعدم اعادة تصدير أية كمية من النفط للبلدان التي تشملها اجراءات الحظر . ولذا فان اتهامنا بالاضرار بهذه المجموعة من الدول الصديقة والمحايدة امر غير وارد الان اطلاقا .

بقيت بلدان اوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الامريكية . فما مدى صحة الاتهام بالنسبة لاثار اجراءاتنا النفطية بالنسبة لهذه الدول ؟

من الملاحظ اولا أن حالة **الولايات المتحدة** لا تستحق التوقف ، فهذه الدولة قدمت وتقدم لاسرائيل المساعدة الضخمة غير المشروطة في الميادين العسكرية والمالية والسياسية والدبلوماسية ، ولا شك ان هذه المساندة هي العامل الاساسي الذي حفز